



المدينة العتيقة بتونس تحن لليالي رمضان

20ص



حنان مطاوع تتنقل بسلاسة بين أدوار الخير والشعر

16ص



الحملة الألمانية على حزب الله مرتبطة بصعود اليمين المتطرف

5ص

www.alarab.co.uk
أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
الجمعة 2020/05/01
08 رمضان 1441
السنة 42 العدد 11694
Friday 01/05/2020
42nd Year, Issue 11694

العرب

المالكي يرهن دعم حكومة الكاظمي بإسناد وزارة الداخلية إلى صهره

وتقول مصادر مقربة من حزب الدعوة إن ياسر صخيل وحسين المالكي يتحكما بالموقف السياسي الرسمي لائتلاف دولة القانون في مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، بالرغم من أنهما يترفعان عن المشاركة المباشرة فيها.

وقال مصدر مطلع على كواليس المفاوضات، إن حسن السنيد، رئيس الفريق الخاص بدولة القانون، يراجع تطور المحادثات مع صهره المالكي قبل عرضها على المالكي شخصياً. ويرزق فكرة ترشيح صخيل مع مؤشرات الضعف التي قرأتها القوى السياسية الشيعية في الكاظمي، إذ أراحت جميع الأطراف فرض خياراتها عليه. لكن القوى الشيعية فوجئت بان الكاظمي ليس متحمساً لتقديم أي تنازلات تسهل مهمته في تشكيل الحكومة، وبدأ أن خيار الاعتذار وارد بالنسبة إليه، وهو ما لم يكن موجوداً في حالة المكلفين السابقين محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي.

وتنبه ائتلاف دولة القانون إلى أن الجدول الذي يدور بشأن ترشيح صخيل يضر به كثيراً، عطفاً على سمعته غير الجيدة في الأوساط الشيعية، فعلق نافيا ترشيح "أي وزير لاية وزارة، وقد طلب منا الأخ المكلف أن نتشارك في الترشيح لكن رفضنا ذلك، وقلنا صراحة: إن ما نرغبه هو أن تكون الحكومة قوية مقتدرة تتحمل مسؤولياتها الدستورية، ولا تهتمنا الوزارة أو الموقع بقدر ما تهتمنا التشكيل الوزاري".

والرغم من نفي مقربين من الكاظمي حقيقة هذه القائمة، إلا أن أنصار المالكي تشبثوا بها، واعتبروها دليلاً على ترشيح صخيل رسمياً لحقيبة الداخلية. ورغم أن قائمة المرشحين لشغل مناصب وزارية في كابينته الكاظمي محاطة بسرية تامة، إلا أن المراقبين لا يستطيعون إغلاق باب التوقعات في بلد يمكن أن يشهد أكبر التناقضات.

وسبق للمالكي أن استخدم صهره في تقنية البيت الداخلي لحزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه، حيث قاد حملة صدامات وعلاقات عامة، انتهت إلى إبعاد جميع المناوئين. كذلك سمح المالكي لصهره بان يهيمن على ائتلاف دولة القانون، حتى باتا من أبرز قاداته.

ياسر صخيل
عضو البرلمان عن تحالف دولة القانون
متهم بشراء أصوات انتخابية
متهم بتزوير شهادته الجامعية
لا يمتلك أي خبرة بشؤون الأمن

إخوان ليبيا يصعدون الهجوم على الإمارات لتبرير العبث التركي

أبوظبي ترفض الدور العسكري التركي في ليبيا



رفض شعبي لليبيا للدور التركي

الصمت إزاء إغراق طرابلس بالإرهابيين. وأعربت الإمارات الخيمس عن "رفضها القاطع للدور العسكري التركي الذي يعرقل فرص وقف إطلاق النار، ويجهد جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى حل سياسي شامل". ودعت في بيان صادر عن وزارة الخارجية جميع الأطراف في ليبيا إلى الالتزام بالعملية السياسية التي تشرف عليها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب، وأشارت في الوقت ذاته بما حققه الجيش الليبي "من تصد للإرهاب".

وشدد البيان "على دعم دولة الإمارات للحل السياسي للأزمة الليبية عبر مسار مؤتمر برلين". وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أول الموقعين على البيان الختامي لمؤتمر برلين والذي يعد وقف إرسال السلاح إلى ليبيا أحد أبرز بنوده.

أخبار
الجيش الليبي يستعد لإطلاق خارطة طريق سياسية جديدة

الآلاف من المرتزقة السوريين من بينهم متطرفون من جبهة النصرة وتنظيم داعش الإرهابي، وتداول نشطاء مساء الأربعاء مقطع فيديو يظهر عناصر تتحدث وتقدم نفسها بأسماء داعش تنظيم داعش والقاعدة على إطلاقها على عناصرها.

وظهر في الفيديو عدد من المقاتلين الذين يضعون شارات حمراء فيما يرتدي بعضهم بدلات تحمل على الكتف العلم التركي، من بينهم اثنان قدما نفسيهما باسم أبوداود وأبو الزهراء الحلبي.

وقال أبوداود في مطلع الفيديو "الله أكبر اليوم الأول من الاقتحامات باتجاه مطار طرابلس الله أكبر والعزة لله" قبل أن يقاطعه أبو الزهراء قائلا "نسال الله السلامة والحفظ لنا وكل الإخوة المجاهدين" ليظهر في ما بعد مقاتلان اثنان عرفتهما أبوداود بـ"أبوهاجر التونسي" و"أبو عبيدة المقدسي".

ويحذر مراقبون من خطورة ما تقوم به تركيا على أمن ليبيا واستقرارها بتواطؤ من الإخوان وحليفهم رئيس حكومة الوفاق فايز السراج الذي يلتزم

المراقبين الذين اعتبروا أن من الضروري تسليح مهمة إيريني تحسبا لتحد تركي متوقع. ويحاول المجتمع الدولي منذ دخول شهر رمضان فرض هدنة وسط دعوات إلى استئناف العملية السياسية، وهو ما يعيقه استقواء حكومة الوفاق بالدمع التركي والتي تناور للقبول بوقف إطلاق النار رغم إعلان الجيش موافقته، ما يؤكد أن ترحيبها السابق بالهدنة لم يكن سوى محاولة لاستغلالها في ترتيب أوضاعها العسكرية.

وقال خالد المشري إن حكومة الوفاق الوطني نظمت صفوفها أكثر بعد توقيع الاتفاقية العسكرية مع تركيا، في نوفمبر الماضي، لكن مراقبين يرون أن أنقرة عززت وجودها في ليبيا فقط بعد الهدنة التي فرضتها بالاتفاق مع موسكو في 11 يناير الماضي، حيث نجحت في تثبيت أجهزة تشويش ونظام دفاع جوي ما تسبب في شل حركة سلاح الجو الليبي الذي كان يستهدف أي شحنة من الأسلحة القادمة إلى حكومة الوفاق. كما أرسلت تركيا خلال تلك الفترة

طرابلس - صعد إخوان ليبيا الهجوم الإعلامي على الإمارات من خلال اتهامها دون أي أدلة بالتدخل العسكري في ليبيا لدعم الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر، في خطوة تهدف إلى تبرير العبث التركي الذي توثقه فيديوهات المتطرفين والمرتزقة السوريين الذين أرسلهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إضافة إلى الأسلحة والمدركات والطائرات التركية المسيرة التي صار ظهورها أمراً مألوفاً في ليبيا.

وزعم رئيس مجلس الدولة والقيادي في حزب العدالة والبناء الإخواني خالد المشري في تصريحات لقناة الجزيرة القطرية أن الإمارات تتدخل في ليبيا منذ 2013، في حين نقلت وكالة الأناضول التركية تصريحات للناطق باسم عملية بركان الغضب تتهم عدداً من الدول بالسيطرة على قواعد جوية ليبية، لكنه لم يذكر من بين هذه الدول إلا الإمارات. وقبل ذلك بثت قناة الجزيرة تقريراً مفتعلاً بنته على تصريحات مجهولة تفيد بوصول طائرتين إماراتيتين إلى السودان على متنها مسؤولون إماراتيون "لبحث إرسال مرتزقة سودانيين إلى ليبيا".

وانطلقت الحملة الإخوانية على الإمارات منذ بدء مهمة "إيريني" الأوروبية لمراقبة حظر الأسلحة المفروض على ليبيا والتي أثارت غضب حكومة الوفاق باعتبارها ستحد من تدفق الأسلحة التركية إلى ميليشياتها، حيث لم تتوقف وسائل الإعلام التركية والقطرية عن افتعال أخبار عن رصد طائرات إماراتية محملة بالأسلحة ومتجهة نحو شرق ليبيا.

استقواء حكومة الوفاق بالدعم التركي يعيق الجهود الدولية لوقف إطلاق النار

ويهدف اختلاق تلك الأخبار إلى تشكيل رأي عام يبرر تجاهل تركيا لعملية إيريني، حيث تواترت أنباء بشأن استمرار أنقرة في إرسال الأسلحة إلى ليبيا بالاستعانة بفرقاطتين عسكريتين، وهو ما يثبت مخاوف الكثير من

عمان تحدد «لهجة» توطين الوظائف في الخليج وتضع سقفاً زمنياً

لاستبعاد العمالة الوافدة

وفي مواجهة الركود الاقتصادي والانتخاض الحاد في عائدات النفط، تحاول عُمان ودول مجلس التعاون الأخرى تأمين وظائف لمواطنيها.

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي، عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين، إلى تنوع اقتصادياتها ودمج الملايين من مواطنيها الخريجين الجدد في القوة العاملة.

وأقرت جميع دول المجلس تشريعات لمنح المواطنين الأفضلية على الأجانب في القطاعين العام والخاص. وتعتمد هذه الدول على الملايين من الأجانب، ومعظمهم من الهند وباكستان

المؤسسات العامة، وليدة أزمة كورونا، وإن كانت قد تجددت بشكل أوضح في هذه الفترة، فقد بدأت دول الخليج تخطط لتوطين العمالة المحلية منذ سنوات في مختلف الوظائف في ضوء الطفرة التعليمية ووفرة الخريجين من أبناء الخليج، فضلاً عن تآثر الأزمات الاقتصادية التي دفعت بعض البلدان إلى التكتف.

ويعيش نحو 25 مليون أجنبي، معظمهم من الآسيويين، في دول الخليج. لكن المنطقة الغنية بالنفط تضررت بشدة من انخفاض أسعار الخام منذ عام 2014، وتعرضت لضربة جديدة إثر تفشي كورونا وتأثيره الكبير على الأسواق العالمية.

ويأتي القرار العماني في وقت بدأت فيه بعض الدول الخليجية كالكويت تشهد نقاشات واسعة بشأن التخلي عن العمالة، وخاصة الخالفة، وتحميلها مسؤولية انتشار فايروس كورونا، وكذلك بشأن الكلفة العالية لهذه العمالة ومنح المواطنين الأولوية في العلاج من الفايروس.

وليست الدعوات إلى تقليص دور العمالة الأجنبية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وفي

من سكان عمان البالغ عددهم 4.6 مليون نسمة، وقد أنوا دوراً رئيسياً في تنمية الدولة الخليجية لعدة عقود، وأغلب هؤلاء الوافدين من بنغلاديش والهند وباكستان والفلبين وإندونيسيا. فيما تتراوح نسبة العمالة العربية بين 4 و6 في المئة.

ويقول متابعون للشأن الخليجي إن قرار السلطنة بالتخلص من العمالة الوافدة في غضون عام وتعويضها بعمالة محلية سيضج دولا خليجية أخرى على تسريع تنفيذ قرارات، سبق أن اتخذتها ولم تنفذ، بتحجيم العمالة الأجنبية وإحلال مواطنيها في مختلف المهن خاصة الخدمية التي كانت توكل للوافدين.

مسقط - أمرت سلطنة عمان الشركات المملوكة للدولة بتسريع عملية استبدال الموظفين الأجانب بعمانيين، خصوصاً في المناصب العليا، لتوفير المزيد من الوظائف لمواطنيها، في خطوة قد تساعد دول الخليج الأخرى على تغيير لهجتها الناعمة تجاه العمالة الأجنبية التي تقدر بالملايين.

وأملت وزارة المالية شركات القطاع العام حتى يوليو 2021 لوضع جداول زمنية لتعيين عمانيين محل الموظفين الأجانب، بما في ذلك المناصب الإدارية. وقالت الوزارة إن أعداداً كبيرة من الأجانب لا تزال تشغل مناصب إدارية في الشركات التي تديرها الدولة. ويشكل الأجانب أكثر من 40 في المئة